انخفاض اسعار النفط العالمية واثرها في اعداد الموازنة العامة للعراق

م. سيماء محسن علاوي
الجامعة العراقية – كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

يعد النفط واحداً من الموارد الاقتصادية التي لها اهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة مشهد الاقتصاد العراقي، لاسيما ان العراق يمتلك احتياطياً نفطياً كبيراً ويعتمد اعتماداً كلياً على النفط كمصدر للدخل من العملات الاجنبية اذ يشكل (٩٥٪) من ايراداته العامة، وبموجب ذلك فان الايرادات المتحققة من تصدير النفط تسهم في رفد الموازنة العامة للدولة والمحرك الاساس لعجلة التنمية الاقتصادية وادارة كل قطاعات لدولة.

وبناء على ذلك فقد اصبحت الموازنة العامة للعراق مرتبطة بأسعار وحجم انتاج النفط الخام وان اي خلل يصيب هذا المورد سيلقي بتأثيراته على الموازنة وقد برزت عوامل عديدة في احداث تغيرات في اسعار النفط منها عوامل المضاربة وافعوامل السياسية والاقتصادية وانعكس ذلك بشكل سلبي على اداء الموازنة العراقية.

لذلك يظهر جلياً اهمية دراسة واقع الموازنة العامة للعراق وتأثيرات انخفاض اسعار النفط عليها.

Abstract:

Oil is one of the economic resources that are of great importance as a commodity with a direct impact in shaping the scene of the Iraqi economy, especially that Iraq has the second reserves of oil in the world after Saudi Arabia and America and depends entirely on oil as a source of income from foreign currencies as it forms (95%) of Revenues from oil exports contribute to the state budget and the main engine of economic development and management of all sectors of the state.

Accordingly, the general budget of Iraq has become linked to the prices and volume of crude oil production. Any imbalance affecting this resource will have its effects on the budget. Several factors have emerged in the changes in oil prices, including speculative factors and political and economic factors, and this reflected negatively on the performance of the Iraqi budget.

Therefore, a clear the important study of the reality of the general budget of Iraq and the effects of low oil prices on them.

المقدمة :

يعد الإقتصاد العراقي اقتصاداً نفطياً بالمقام الاول، اذ يشكل النفط الشريان النابض الذي يغذي مجمل مفاصله الحيوية فعائدات النفط من العملات الصعبة تشكل المحرك الاساسي لعجلة النمو الاقتصادي.

وبسبب احادية الاقتصاد العراقي وتبعيته الكاملة للإيرادات النفطية فان انخفاض اسعار النفط الخام سيعرض الموازنة العامة للعجز بسبب قلة الموارد المالية والتي تمثل الايرادات النفطية مصدراً اساسياً لها.

وبناء على ذلك فان تفعيل مصادر الايرادات غير النفطية امراً ضرورياً لمواجهة المخاطر المترتبة على انخفاض اسعار النفط الخام العالمية او انخفاض الكميات المصدرة منه.

لذا فأن دراستنا ستتركز على انخفاض اسعار النفط العالمية واثرها في الموازنة العامة للعراق وذلك على النحو الآتي:

المحور الاول: اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.

المحور الثاني: وضع الموازنة العامة للعراق في ظل انخفاض اسعار النفط العالمية.

المحور الثالث: قياس اثر تقلبات اسعار النفط الخام العالمية في الموازنة العامة للعراق.

المحور الرابع: سبل تطوير مصادر الايرادات غير النفطية في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تعتمد الموازنة العامة في العراق اعتماداً مطلقاً على الايرادات الناتجة من تصدير النفط فهي تشكل ما نسبته (٩٥٪) من ايرادات الدولة، وهذا ما يجعل الموازنة العامة تتأثر بشكل كبير بانخفاض اسعار النفط الخام، الامر الذي يتطلب تفعيل مصادر الايرادات غير النفطية لحماية الاقتصاد العراقي من الازمات المالية.

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من اهمية المشكلة المعروضة والتي تتمحور حول تأثيرات انخفاض اسعار النفط الخام على الموازنة العامة للعراق وبالتالي التأثير على مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية رئيسة مؤداها(الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة مقابل انخفاض مساهمة الايرادات غير النفطية سيجعل الاقتصاد العراقي عرضة لمخاطر تقلبات اسعار النفط الخام العالمية وانعكاس ذلك بشكل سلبي على الاداء والنشاط الاقتصادي).

اهداف البحث:

يرمي البحث الى تحقيق أهداف عديدة منها:

١. التعرف على ابرز العوامل المؤثرة في اسعار النفط الخام العالمية.

٢. دراسة واقع الموازنة العامة للعراق ومدى تأثير انخفاض اسعار النفط الخام عليها.

٣. مناقشة سبل تطوير مصادر الايرادات غير النفطية في الاقتصاد العراقي.

المحور الأول: اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

تنعكس تقلبات اسعار النفط العالمية في آثارها على النشاط الاقتصادي، وعلى مصادر الدخل القومي، والايرادات الحكومية لمعظم الدول المصدرة للنفط والتي ترسم خططها الانمائية وموازناتها المالية معتمدة بذلك على عوائد النفط من السوق العالمية.

ولعل تقلبات اسعار النفط تقف ورائها جملة من العوامل التي تحدد مسارات هذه الاسعار في السوق العالمية. ونظراً لأهمية قضية اسعار النفط وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، سيتم في هذا المحور تسليط الضوء على مفهوم سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه.

اولاً: ماهية السعر النفطي:

يشكل السعر النفطي 'لقيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الامريكي وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية ذو طابع الديناميكية وعدم الاستقرار، والذي انعكس بدوره على اسعار النفط وجعلها اسعاراً متقلبة وغير مستقرة، حتى اصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ سبعينات القرن الماضي وحتى الآن، وخاصة الارتفاع الذي شهده العامين ٢٠٠٦_٢٠٠٧ والتي ارتفع فيها سعر النفط الى ١٤٧ دولار للبرميل، ولكن سرعان ما انخفض الى ٤٠ دولار للبرميل عام ٢٠٠٨ بسبب الازمة العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي، حيث اخذت اسعار النفط بالتراجع بشكل حاد لم يسبق له مثيل وبمعدلات عالية جداً (البصام، الشريدة، ٢٠١٣: ٥).

ثانياً: العوامل المؤثرة على اسعار النفط العالمية:

ان النفط كسلعة استراتيجية تحكمها جملة من العوامل المتنوعة والمتشابكة، منها ما هو ذو طابع اقتصادي يتعلق بقوى العرض والطلب على النفط بوصفه سلعة تخضع لقوانين السوق، فضلاً عن العوامل المناخية المتمثلة بالكوارث كالزلازل والاعاصير وتغيرات المناخ وغيرها. كما تتأثر اسعار النفط بدرجة

الاستقرار السياسي للدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له. وسنتناول في هذا المحور العوامل المؤثرة في اسعار النفط وفقاً للآتي:

١. العوامل الاقتصادية:

أ ــ الطلب العالمي على النفط:

ان الطلب على النفط يمثل عاملاً ساسياً في ارتفاع او انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية. ومن المحددات الرئيسية لتزايد الطلب على النفط هي زيادة الاستهلاك في الدول المستوردة كنتيجة لزيادة دخل الفرد في معظم هذه الدول، فضلاً عن النمو المستمر والمتزايد لعدد السكان حول العالم والذي من المتوقع ان يصل الى ٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٥، كما يتم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة ووسائط النقل بكافة انواعها براً وبحراً وجواً (Andreas Papandeau & Franco Ruzzeneti,2013:18)

كما ان بدائل النفط كالطاقة الشمسية وتوليد الطاقة من الماء والهواء يعتبر مكلفاً نسبياً اذا ما قورن بتكلفة المشتقات النفطية وهذا يشكل عاملاً اضافياً في تزايد الطلب على النفط.

ب ــ العرض العالمي للنفط:

يتأثر مستوى المعروض العالمي بالمخزون التجاري والاستراتيجي للنفط، وبالقدرة الانتاجية (الراهنة والمستقبلية) على استخراجه وتكريره، والقدرة والرغبة (الراهنة والمستقبلية) في توفيره للراغبين فيه عند الحاجة.

كما يؤثر الطلب على النفط على المعروض العالمي وتحديد سعره فقد ازداد سعر النفط بعد عام ٢٠٠٢ بسبب تزايد الطلب عليه من قبل الاقتصادات الناشئة كالصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا، ونقص الامدادات من دول كانت ولاتزال مضطربة سياسياً في الشرق الاوسط كالعراق وليبيا(الخاطر، ٢٠١٥:٣).

ولقد كان للتغيرات غير المتوقعة في انتاج النفط اثراً ملحوظاً في تفسير تقلبات اسعار النفط، حيث ادى تطور انتاج النفط الصخري في امريكا الشمالية والنفط الرملي في كندا الى زيادة انتاج النفط العالمي. فقد ارتفع نصيب انتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بنسبة ٦٧٪ في المدة (٢٠١١ــ ٢٠١٥) مما جعل الولايات المتحدة اكبر منتج في العالم تفوقت بذلك على المملكة العربية السعودية وروسيا(Kitous&Others,2016:4).

٢. العوامل السياسية:

تمارس العوامل السياسية دوراً فاعلاً ومؤثراً في ارتفاع وانخفاض اسعار النفط فالتوترات والنزاعات التي تحصل في مناطق انتاج النفط وتكريره تهدد أمن تدفق النفط الى المستهلكين، ومن أمثلة هذه التوترات (المزيني، ٢٠١٣: ٣٣٧):

أ – اضطراب الاوضاع الامنية على الحدود العراقية ـ التركية مع استمرار تردي الاوضاع السياسية والامنية في العراق وعدم استقرارها.

ب – توتر العلاقات بين الغرب وايران بسبب برنامج ظهران النووي واحتمالات فرض الولايات المتحدة الامريكية المزيد من العقوبات على ايران التي تعد من مصدري النفط المهمين في العالم.

جـ –. الاوضاع المضطربة في نيجيريا التي تعتبر خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك، حيث طالب المتمردون في نيجيريا من شركات النفط وقف انتاجها مما أدى الى ارتفاع اسعار النفط.

٣. التغيرات الموسمية:

تؤثر التغيرات المناخية المفاجئة على اسعار النفط في السوق العالمية كالأعاصير والزلازل وانخفاض وارتفاع درجات الحرارة وذلك لما يترتب عليها من اغلاق مصافي النفط ووقف عمليات الانتاج والتحميل الامر الذي يؤدي الى انقاص الامدادات النفطية في السوق العالمية وابرز مثال على ذلك اعصار تسونامي في إندونيسيا عام ٢٠٠٤ واعصار كاترينا في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٥ (www. Noc.oil.gov.iq/research_ pdf/3.p)

٤. انتشار المضاربة على النفط:

من الظواهر الحديثة التي تتعرض لها صناعة النفط حالياً هي ظاهرة المضاربة، وان اساس قيامها التوقعات المستقبلية التي تعتمد بشكل او بآخر على التغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية، فاذا توقع المضاربون ارتفاع اسعار النفط مستقبلاً فأنهم سيقومون بشراء وخزن النفط فيساهم هذا الشراء في ارتفاع اسعار النفط بصورة اكبر، اما اذا توقع المضاربون انخفاض اسعار النفط في المستقبل فانهم سيقومون ببيع مخزونهم النفطي مما يسبب ارتفاع المعروض ومن ثم انخفاض في سعر النفط.

ومما لاشك فيه ان المضاربات الحاصلة في سوق النفط ممكن ان تفسر وجود الاتجاه التنازلي في الاسعار، اذ وصل سعر النفط الى حوالي ٥٠ دولار للبرميل بداية عام ٢٠١٥ بعد ان كان ١١٥ دولار للبرميل منتصف عام ٢٠١٤ (مهدي، ٢٠١٥: ١١٠).

والجدول ١ يوضح اسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية في العالم للمدة (٢٠٠٣ ــ٢٠١٥):

جدول (١)

اسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية* في العالم للمدة (٢٠٠٣ـ ٢٠١٥)

(دولار /برميل)

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي	السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
٢٠٠٣	٢٨،٢	٢٦،٨	٢٠١٠	٧٧،٤	٦٥،٣
٢٠٠٤	٣٦،٠	٣٣،٥	٢٠١١	١٠٧،٥	٨٩،٥
٢٠٠٥	٥٠،٦	٤٦،٢	٢٠١٢	١٠٩،٥	٩٠،١
٢٠٠٦	٦١،٠	٥٤،٦	٢٠١٣	١٠٥،٩	٨٦،١
٢٠٠٧	٦٩،١	٦٠،٥	٢٠١٤	٩٦،٢	٧٧،١
٢٠٠٨	٩٤،٤	٨١،٠	٢٠١٥	٤٩،٥	٣٩،٣
٢٠٠٩	٦١،٠	٥٢،٠			

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي ، ٢٠١٦، ص ٤٦٩.

(*): السعر الحقيقي: هو السعر الذي يأخذ بنظر الاعتبار نسبة التضخم او نسبة التغير في القوة الشرائية، ويسمى ايضاً بالسعر المعدل وفق نسبة التضخم.

اما السعر الاسمي: فهو السعر الذي تجري على اساسه صفقات النفط بيعاً وشراءاً.

يلحظ من الجدول ١ ان اسعار النفط قد شهدت ارتفاعاً متواصلاً منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨ اذ سجلت قيمة قدرها (٢٨،٢) دولار/ للبرميل عام ٢٠٠٣ وارتفعت الى (٩٤،٤) دولار / للبرميل عام ٢٠٠٨، وتظافرت مجموعة من العوامل لدفع الاسعار باتجاه الصعود وهي عوامل مختلفة ومتشابكة بعضها جيو سياسي وبعضها الآخر يخص النمو غير المتوقع في الطلب العالمي على النفط لاسيما في الصين والولايات المتحدة، كما لا يمكن اهمال دور المضاربات في اسواق النفط العالمية(صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤:١).

غير ان بروز الازمة المالية العالمية في نهاية عام ٢٠٠٨ اثر بشكل كبير على اسعار النفط اذ سلكت هذه الاسعار منحى تنازلياً اذ سجلت عام ٢٠٠٩ قيمة قدرها (٦١،٠) دولار /للبرميل، لتعاود

هذه الاسعار الارتفاع مجدداً عام ٢٠١٠ اذ بلغت (٧٧،٤) دولار/ للبرميل واستمرت بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ اذ سجلت قيمة مقدارها (١٠٥،٩) دولار/ للبرميل. وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ شهدت السوق النفطية تغيراً مفاجئاً بحدوث انخفاض حاد في اسعار النفط العالمية اذ بلغت (٩٦،٢) دولار/للبرميل عام ٢٠١٤، (٤٩،٥) دولار/ للبرميل عام ٢٠١٥.

المحور الثاني: وضع الموازنة العامة للعراق في ظل انخفاض اسعار النفط العالمية

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً نفطياً بالمقام الاول، حيث يشكل النفط احدى المرتكزات الاساسية لنهضة هذا الاقتصاد فهو الشريان النابض والرئيس الذي يغذي مجمل مفاصله الحيوية فعائدات النفط من العملات الاجنبية شكلت مصدراً اساسياً لتمويل ميزانية الدولة ومشاريع التنمية وسد النقص في المدفوعات. وهذا الامر جعل عملية التنمية الاقتصادية مرهونة بالإيرادات النفطية المتحصلة من بيع النفط فتزداد المشاريع التنموية بزيادة ايراداته النفطية وتنخفض بانخفاضها.

وعليه سيستعرض هذا المحور نقطتين اساسيتين 'لاولى الاهمية الاستراتيجية للنفط في الاقتصاد العراقي، والثانية تأثير انخفاض اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة للعراق.

اولاً: الاهمية الاستراتيجية للنفط في الاقتصاد العراقي:

ان اهمية النفط في الاقتصاد العراقي تكمن في عدة نقاط يمكن تحديدها بالآتي:

١. مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي:

يشغل قطاع النفط حيزاً كبيراً في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي، وتختلف نسبة مشاركته في تكوين هذا الناتج باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها، ومن معاينة الجدول ٢ يتضح الموقع الكبير الذي يحتله النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فبالرغم من انخفاض نسبة المساهمة في بعض سنوات الدراسة الا انها تعد نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بنسبة مشاركة باقي القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (٢)

الايرادات النفطية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

في العراق للمدة (٢٠٠٣ـ ٢٠١٥)

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (١)	الايرادات النفطية (٢)	نسبة الايرادات النفطية / الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية % (٣)
٢٠٠٣	٢٩٨٩٤٤٧٦،٣	١٥٧٢٨٣٨٧	٥٢،٦١
٢٠٠٤	٥٣٤٩٩٢٣٨،٦	٣٢٥٩٣٠١١	٦٠،٩٢
٢٠٠٥	٧٣٩١١٠٨٨،٣	٣٩٤٤٨٥١٤	٥٣،٣٧
٢٠٠٦	٩٦٠٦٧١٦٠،٦	٤٦٨٧٣٢٠١	٤٨،٧٩
٢٠٠٧	١١١٦٩١٢٣٠،٢	٥١٩٤٩٢٥١	٤٦،٥١
٢٠٠٨	١٥٦٦٧٠٠٩٨،٤	٧٦٢٩٧٠٢٧	٤٨،٦٩
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٣٢٠٠،٤	٥٠١٩٠٢٠٢	٣٨،٤١
٢٠١٠	١٦٢٠٦٤٥٦٥،٥	٦٣٥٩٤١٦٨	٣٩،٢٤
٢٠١١	٢٢٣٦٧٧٠٠٥،٢	٩٨٢٤١٥٦٢	٤٣،٩٢
٢٠١٢	٢٥٤٢٢٥٤٩٠٣،٧	١١١٣٢٦١٦٦	٤٣،٧٩
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩،٢	٨٠٧٥١٥٥٧	٢٩،٥١
٢٠١٤	٢٥٨٩٠٠٦٣٣،١	٧٠٩٨٦٤٨٤	٢٧،٤١
٢٠١٥	١٩١٧١٥٧٩١،٨	٥١٣١٢٦٢١	٢٦،٧٦

المصدر: ١. العمود (١) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لأعداد متفرقة.

٢. العمود (٢) وزارة المالية، الحساب الختامي لسنوات متفرقة.

٣. العمود (٣) من عمل الباحثة.

يلحظ من خلال الجدول ٢ ان نسبة الايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٣ قد بلغت (٥٢،٦١٪) واستمرت بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى حتى بلغت (٤٨،٦٩٪) عام ٢٠٠٨ والسبب في ارتفاع هذه النسبة يعود الى رفع العقوبات عن العراق ودخول العراق بصفة مراقب منظمة(WTO) وارتفاع أسعار النفط(الربيعي، ٢٠١٦:٧٩).

وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت هذه النسبة الى (٣٨،٤١٪) وكان هذا الانخفاض نتيجة لتأثر الاقتصاد العراقي بتداعيات الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط عالمياً(كما ذكر سابقاً) ومن هنا تظهر ضرورة تنمية القطاعات غير النفطية بغية جعل الاقتصاد اكثر قوة ومرونة لمواجهة الصدمات الخارجية وتقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل.(البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩:٤).

وشهدت المدة (٢٠١٠ــ ٢٠١٢) ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة مشاركة النفط في الناتج المحلي الاجمالي مسجلة نسبة قدرها (٣٩،٢٤٪) عام ٢٠١٠ و(٤٣،٩٢٪) عام ٢٠١١ و(٤٣،٧٩٪) عام ٢٠١٢ ويعزى السبب في ذلك الى ارتفاع سعر برميل النفط الخام.

اما المدة (٢٠١٣ــ ٢٠١٥) فقد انخفضت نسبة مشاركة القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي اذ حقق نسبة مقدارها (٢٩،٥١٪) عام ٢٠١٣ و(٢٧،٤١٪) عام ٢٠١٤ و(٢٦،٧٦٪) عام ٢٠١٥ ويعود السبب في هذا الانخفاض الى تراجع اسعار النفط عالمياً. والشكل ١ يوضح مسار الايرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية:

شكل ١ نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاسعار الجارية للمدة ٢٠٠٣ـ ٢٠١٥

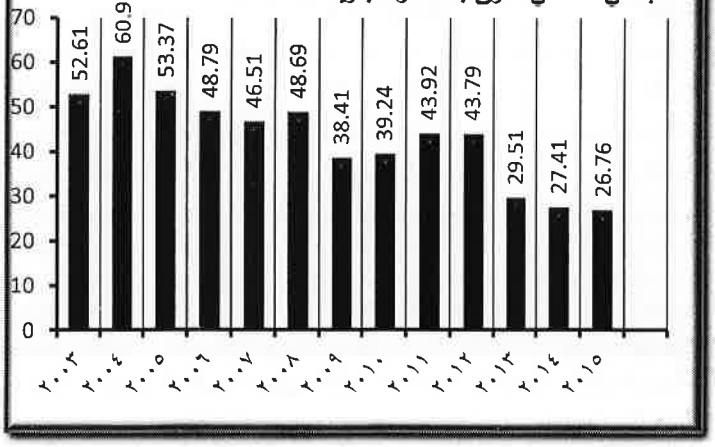

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (٣) من الجدول (٢).

٢. نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات:

ان احدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي هو مدى مساهمة قطاع النفط في اجمالي الصادرات، فزيادة الاهمية النسبية للقطاع النفطي مؤشر على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وفي الوقت ذاته تعني انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى الى اجمالي الصادرات.

ويعتمد العراق على النفط بشكل كبير حتى عند مقارنته مع غيره من البلدان النفطية، ويبين الجدول ٣ هيمنة قطاع النفط على الصادرات في العراق مقارنة بدول نفطية أخرى، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشدة على مورد وحيد هو النفط الخام وتشكل صادراته قرابة (٨٢،٧٧٪) من اجمالي الصادرات عام ٢٠٠٣ وهي تمثل ادنى نسبة، واعلى نسبة كانت (٩٩،٦٥٪) عام ٢٠١١. وهي بذلك تفوق نسب هذا النوع من الصادرات في أي بلد آخر في العالم. وان اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية بالدرجة الاساس يدل على ان الاقتصاد سيبقى رهين المخاطر الخارجية التي يمكن ان يتعرض لها ذلك المورد كانخفاض اسعار النفط العالمية او اللجوء الى استخدام مصادر الطاقة البديلة في الاجل الطويل. والجدول الآتي يبين نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٥):

جدول (٣)

نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات في العراق

للمدة (٢٠٠٣ ــ ٢٠١٥)

مليون دولار

السنة	الصادرات النفطية (١)	اجمالي الصادرات (٢)	نسبة الصادرات النفطية/ اجمالي الصادرات % (٣)
٢٠٠٣	٨٣٤٨،٨٠	١٠٠٨٦،١٠	٨٢،٧٧
٢٠٠٤	١٧٤٥٥،٧	١٧٨١٠،٠	٩٨،٠١
٢٠٠٥	٢٣١٩٩،٤	٢٣٦٩٧،٤	٩٧،٨٩
٢٠٠٦	٢٩٧٠٨،١	٣٠٥٢٩،٤	٩٧،٣٠
السنة	الصادرات النفطية (١)	اجمالي الصادرات (٢)	نسبة الصادرات النفطية/ اجمالي الصادرات% (٣)

السنة	الصادرات النفطية (١)	اجمالي الصادرات (٢)	نسبة الصادرات النفطية/ اجمالي الصادرات % (٣)
٢٠٠٧	٣٧٨٤٧،١	٣٩٥٨٧،٠	٩٥،٦٠
٢٠٠٨	٦١٨٨٣،٧	٦٣٧٢٦،١	٩٧،١٠
٢٠٠٩	٣٨٩٦٤،٧	٣٩٧٨٢،٢	٩٧،٩٤
٢٠١٠	٥١٤٥٣،٠	٥١٧٦٣،٦	٩٩،٣٩
٢٠١١	٧٩٤٠٧،٥	٧٩٦٨٠،٥	٩٩،٦٥
٢٠١٢	٩٣٧٧٨،٥	٩٤٢٠٨،٦	٩٩،٥٤
٢٠١٣	٨٩٣٤٩،٨	٨٩٧٦٩،٤	٩٩،٥٣
٢٠١٤	٨٣٥٣٨،٨	٨٣٩٨٠،٩	٩٩،٤٧
٢٠١٥	٤٣٠٥٨،٦	٤٣٤٤١،٥	٩٩،١١

المصدر:

١. العمود (١) و(٢) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية لأعداد متفرقة.

٢. العمود (٣) من عمل الباحثة.

٣. دور النفط في تمويل عملية التنمية الاقتصادية:

تعتمد عملية تمويل التنمية الاقتصادية في العراق في كافة مراحلها وبشكل شبه تام على العائدات المتأتية من تصدير النفط الخام ومنذ عام ١٩٣١، واخذت اهمية النفط تزداد بشكل كبير بمرور الوقت حتى بدأت الحكومة بوضع خطط اقتصادية تنموية وصلت نسبة مساهمة العائدات النفطية فيها قرابة ٩٨،٨٪(البصام، شهاب،٢٠١٣:٩).

ثانياً: تأثير انخفاض اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة للعراق:

تحتل الموازنة مكانة خاصة في اقتصاديات البلدان النامية، بوصفها اهم اداة سياسية واقتصادية واجتماعية لتحقيق توجهات واهداف الحكومة المتمثلة بكيفية استغلال الموارد وتوزيعها، فضلاً عن ذلك فإنها اداة رئيسية لمعرفة مدى كفاءة اجهزة الدولة في تنفيذ اهدافها وبرامجها. وكما هو معروف فان من اهم التحديات التي تواجهها البلدان هو اعتمادها على مصدر وحيد في تمويل الموازنة، فالدول التي تعتمد على الايرادات النفطية ستواجه حالة عدم الاستقرار في سياسات الاقتصاد الكلي نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية ويصبح تخطيط الموازنة امراً صعباً.

والعراق احدى البلدان التي يعتمد اعتماداً كلياً على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة مما يجعله عرضة للمخاطر الناجمة عن انخفاض اسعار النفط العالمية. وبغية الاحاطة بموضوع اثر انخفاض اسعار النفط العالمية على الموازنة العامة للعراق سندرس جانبي الموازنة المتمثلة بالإيرادات والنفقات العامة.

١. الايرادات العامة:

تعد الايرادات العامة احدى المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يمكن من خلالها الاستدلال على مستوى تطور اقتصاديات البلدان، فهي تضم في مستوياتها عدد من مصادر الايرادات سواء كانت طبيعية كإيرادات النفط الخام او ايرادات سيادية كفرض الضرائب والرسوم وهو ما يوحي للوهلة الاولى ان الموازنة العامة تعتمد على تشكيلة من مصادر الايرادات.

واذا تمعنا النظر الى مصادر تمويل الموازنة العامة للعراق على مر السنين فإننا نجد ان القطاع النفطي قد استحوذ على الحصة الاكبر من مصادر تمويل الموازنة العامة, ويشكل القطاع النفطي احد اهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الاجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى. والجدول ٤ يوضح الحيز الكبير الذي تحتله الايرادات النفطية من اجمالي الايرادات:

جدول (٤)

الايرادات النفطية وغير النفطية ونسبتها الى اجمالي الايرادات في العراق للمدة (٢٠٠٣ــ ٢٠١٥)

مليون دينار

السنة	الايرادات غير النفطية	الايرادات النفطية	اجمالي الايرادات	نسبة الايرادات غير النفطية/اجمالي الايرادات %	نسبة الايرادات النفطية/اجمالي الايرادات %
٢٠٠٣	٢٥٧١٤٠	١٥٧٢٨٣٨٧	١٥٩٨٥٥٢٧	٪٢	٪٩٨
٢٠٠٤	٣٩٥٨٣٩	٣٢٥٩٣٠١١	٣٢٩٨٨٨٥٠	٪١	٪٩٩
٢٠٠٥	٩٨٧٢٢٦	٣٩٤٤٨٥١٤	٤٠٤٣٥٧٤٠	٪٢	٪٩٨
٢٠٠٦	٢١٨٢٣٤٤	٤٦٨٧٣٢٠١	٤٩٠٥٥٤٥	٪٤	٪٩٦
٢٠٠٧	٣٠١٥٥٩٩	٥١٩٤٩٢٥١	٥٤٩٦٤٨٥٠	٪٥	٪٩٥
٢٠٠٨	٤٣٤٤٠١٤	٧٦٢٩٧٠٢٧	٨٠٦٤١٠٤١	٪٥	٪٩٥
٢٠٠٩	٥٠٥٣٣٢٤	٥٠١٩٠٢٠٢	٥٥٢٤٣٥٢٦	٪٩	٪٩١
٢٠١٠	٦٥٨٤٠٥٥	٦٣٥٩٤١٦٨	٧٠١٧٨٢٢٣	٪٩	٪٩١
٢٠١١	٥٧٤٧٥٢٦	٩٨٢٤١٥٦٢	١٠٣٩٨٩٠٨٨	٪٦	٪٩٤
٢٠١٢	٨٤٩١٠٥٧	١١١٣٢٦١٦٦	١١٩٨١٧٢٢٣	٪٧	٪٩٣
٢٠١٣	٢٧٣٢١٣٤	٨٠٧٥١٥٥٧	١١٣٨٤٠٠٧٥	٪٢	٪٩٧

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، الحسابات الختامية لسنوات مختلفة.

الواضح من معطيات الجدول ٤ ان النفط في العراق قد مارس دوراً رئيساً وطاغياً في تأمين ايرادات هامة لخزينة الدولة فقد وصل اسهام الايرادات النفطية في اجمالي الموارد العامة في العراق الى نسب كبيرة تراوحت بين ٧٨٪ـ ٩٩٪ من اجمالي الايرادات العامة مقارنة بالإيرادات غير النفطية، حيث بلغت اعلى نسبة للإيرادات النفطية ٩٩٪ من اجمالي الايرادات عام ٢٠٠٤ وادنى نسبة ٧٨٪ من اجمالي الايرادات عام ٢٠١٥ وسبب تدني هذه النسبة هو الانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام في العام المذكور.

ويلاحظ ايضاً ان النسبة قد انخفضت عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بسبب الازمة المالية التي اجتاحت العالم في عام ٢٠٠٨ والتي القت بظلالها على معدلات النمو الاقتصادي العالمي وبالتالي على الطلب العالمي بشكل عام والطلب على النفط بشكل خاص، الامر الذي ادى الى تراجع كبير في الايرادات النفطية للدول المنتجة للنفط ومنها العراق.

وبالمقابل نجد ان نسب اسهام الايرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات ضلت متدنية خلال مدة الدراسة، حيث بلغت ادنى قيمة ١٪ عام ٢٠٠٤، في حين جاءت اعلى مساهمة عام ٢٠١٥ والبالغة ٢٢٪. وتظهر هنا ضرورة تشخيص اسباب ضعف مساهمة الايرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العراقية وحسب مصادرها الاساسية وكالآتي:

١. الضرائب: هناك اسباب عديدة تقف وراء تدني مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة لعل اهمها:

أ ـ التهرب الضريبي وضعف الرقابة.

ب ـ ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين تجاه فهم دور الضريبة في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

جـ ـ لاتزال العديد من الاوعية الضريبية خارج نطاق التحاسب الضريبي كمحلات الموبايل ومقاهي الانترنيت.... الخ(www.mof.gov.iq/lists/researches).

٢. تراجع اداء القطاعات الاساسية:

تعرضت عملية التنمية الاقتصادية في العراق الى الكثير من النكسات بسبب الحروب التي مر بها البلد في التسعينات وعام ٢٠٠٣ وماتلاها مما خلف آثار وخيمة على الاقتصاد العراقي، اذ ادى ذلك الى تعطيل وشل حركة القطاعات الانتاجية ويتضح ذلك من خلال ما يأتي(رضا،٢٠١٦:٢١٧):

أ ـ الزراعة: يمكن تلخيص اهم اسباب تدهور القطاع الزراعي في العراق بالآتي:

١) تعرض مساحات واسعة من الاراضي الزراعية للملوحة والتصحر بسبب انخفاض كمية المياه المتدفقة الى نهري دجلة والفرات من تركيا، نتيجة تحكمها بالحصة المائية، فضلاً عن انشاء ايران سدوداً على روافد

نهر دجلة وتحويل مسار الروافد داخل العمق الايراني، الامر الذي ادى الى شحة مناسيب المياه في هذين النهرين.

٢) تلوث البيئة وانتشار الآفات الزراعية التي تفتك بالمحاصيل الزراعية، وارتفاع اسعار مواد المكافحة بشكل كبير.

٣) اغراق الاسواق بالمنتجات الزراعية مما جعل العراق مستورداً لكل المنتجات النباتية والحيوانية من الخارج، وجعلت من الانتاج المحلي غير مجدي ولايسد حتى كلف الانتاج.

ب ــ الصناعة: يعاني القطاع الصناعي في العراق من مشاكل عديدة لعل ابرزها:

١) ضعف الطاقة الكهربائية التي تعطل عملية الانتاج وتسبب حصول خسائر وانخفاض مستوى الانتاجية وتخفيض مستوى استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة للمصانع والمعامل في القطاع الخاص والعام والمختلط.

٢) هجرة اغلب اصحاب المشاريع الصناعية الى الخارج، واعتماد الاقتصاد العراقي وبنسبة تجاوزت (٨٠٪) على الاستيرادات، الامر الذي حول السوق العراقية الى مكان رائج للمنتجات الاجنبية المستوردة من كافة المناشئ العالمية (رشيد،٢٠١٣:٩).

٣) توقف نسبة عالية من مصانع القطاع الخاص عن العمل واغلاق هذه المصانع بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الظروف الامنية والاقتصادية غير المؤاتية لعمل هذه الشركات.

٤) عدم الاهتمام بجودة المنتجات وعدم الاهتمام بتحقيق جودة الاداء والحصول على شهادة الآيزو.

٥) دخول العراق ضمن نطاق عمل منظمة التجارة الدولية التي اغرقت الاسواق بالمنتجات الاجنبية مما ادى الى انخفاض موارد الخزينة.

٢. النفقات العامة:

تعتمد الموازنة العامة في العراق ومنذ سنوات طويلة اعتماداً كبيراً على ايرادات النفط في تمويلها اذ تشكل هذه الايرادات ٩٥٪ من ايرادات الموازنة العامة وهذا يعكس الطابع الريعي للاقتصاد العراقي مما جعل الموازنة العامة عرضة لتقلبات اسعار النفط العالمية فأي انخفاض تشهده هذه الاسعار سينعكس سلباً على الواقع الاقتصادي في الداخل.

كما تتصف الموازنة العامة ايضاً بزيادة تخصيصات النفقات الجارية مع انخفاض نسبة المخصص للنفقات الاستثمارية الامر الذي ادى الى ضعف الاستثمار والمستوى الانتاجي في معظم القطاعات الاقتصادية في تلبية احتياجات الجانب الاستهلاكي مما دفع الدولة باللجوء الى الاستيراد لتمويل الطلب الاستهلاكي على حساب تدهور البنى التحتية وضعف الطاقة الاستثمارية.

ولتوضيح حصة النفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي النفقات نستعرض الجدول الآتي:

جدول (٥)

نسبة النفقات الاستثمارية والجارية الى اجمالي النفقات في العراق

للمدة (٢٠٠٣ــ ٢٠١٥)

مليون دينار

السنة	النفقات الجارية (١)	النفقات الاستثمارية (٢)	اجمالي النفقات (٣)	نسبة النفقات الجارية/ اجمالي النفقات (٤) %	نسبة النفقات الاستثمارية/ اجمالي النفقات (٥) %
٢٠٠٣	٣٦٣١١٥٩	١٢٧٠٨٠٢	٤٩٠١٩٦١	٧٤،٠٧	٢٥،٩
٢٠٠٤	١٣٦٠٨٩٤٧	١٧٩١٢٤٨٠	٣١٥٢١٤٢٧	٤٣،١٧	٥٦،٨
٢٠٠٥	١٤٦٨٣٣٩٠	١٦١٤٧٧٥٢	٣٠٨٣١١٤٢	٤٧،٦٢	٥٢،٣
٢٠٠٦	٣٢٧٧٨٩٩٩	٦٠٢٧٦٨٠	٣٨٨٠٦٦٧٩	٨٤،٤٦	١٥،٥
٢٠٠٧	٣٢٧١٩٨٣٦،٢	٦٥٨٨٥١٢،٣	٣٩٣٠٨٣٤،٥	٨٣،٢٣	١٦،٧
٢٠٠٨	٥٢٣٠١١٨١،١	١٤٩٧٦٠١٥،٥	٦٧٢٧٧١٩٦،٦	٧٧،٧٣	٢٢،٢
٢٠٠٩	٤٥٩٤١٠٦٢،٥	٩٦٤٨٦٥٨،٥	٥٥٥٨٩٧٢١،١	٨٢،٦٤	١٧،٣
٢٠١٠	٥٤٥٨٠٨٦٠،٤	١٥٥٥٣٣٤١،٣	٧٠١٣٤٢٠١،٨	٧٧،٨٢	٢٢،١
٢٠١١	٦٠٩٢٥٥٥٣،٤	١٧٨٣٢١١٢،٨	٧٨٧٥٧٦٦٦،٣	٧٧،٣٥	٢٢،٦
٢٠١٢	٧٥٧٨٨٦٢٣،٧	٢٩٣٥٠٩٥١،٩	١٠٥١٣٩٥٧٥،٧	٧٢،٠٨	٢٧،٩
٢٠١٣	٧٨٧٤٦٨٠٦،٣	٤٠٣٨٠٧٤٩،٩	١١٩١٢٧٥٥٦،٢	٦٦،١٠	٣٣،٨
٢٠١٤	٧٦٧٤١٧٢،٦	٣٥٤٥٠٤٥٢،٥	١١٢١٩٢١٢٥،١	٦٦،٤٠	٣١،٥
٢٠١٥	٥١٨٣٢٨٣٩	١٨٥٦٤٦٧٦	٧٠٣٩٧٥١٥	٧٣،٦٢	٢٦،٣٧

المصدر: ١. الاعمدة (١) و(٢) و(٣) موقع وزارة المالية العراقية على الانترنيت:

www.mof.gov.iq/pages/ar/publicfunndess.aspx

٢. العمود (٣) و(٤) من عمل الباحثة.

يلحظ من الجدول ٥ ان النفقات الجارية قد استأثرت بالحصة الاكبر من اجمالي النفقات ففي عام ٢٠٠٣ بلغت نسبة النفقات الجارية حوالي ٧٤٪ من اجمالي النفقات وبمبلغ قدره (٣٦٣١١٥٩) مليون دينار

مقابل ٢٦٪ للنفقات الاستثمارية بمبلغ مقداره (١٢٧٠٨٠٢) مليون دينار، ويمكن القول ان اتساع الانفاق الجاري جاء كنتيجة لانتهاج سياسة انفاقية توسعية في مجالات التنمية البشرية كالتعليم والرعاية الصحية فضلاً عن زيادة القوة الشرائية للأفراد بسبب زيادة الرواتب وخلق دخول جديدة بإيجاد فرص عمل وامتصاص جزء من البطالة(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣:٣٢).

اما السنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ فقد شهدت اتباع العراق سياسة مالية توسعية نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية وقد تمت زيادة الانفاق الجاري والاستثماري بشكل كبير بعد تآكل الدخل الحقيقي في السنوات الماضية. اذ حقق الانفاق الجاري نسبة قدرها ٨٤،٤٦٪ من اجمالي النفقات عام ٢٠٠٦ مقابل ١٥،٥٪ للنفقات الاستثمارية.

اما في عام ٢٠٠٩ فقد شهدت هذه السنة سياسة مالية انكماشية تمثلت بتخفيض الانفاق الاستثماري بسبب الازمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم والقت بظلالها على اقتصاديات البلدان النفطية وغير النفطية. اذ بلغ الانفاق الاستثماري ١٧،٣٪ من اجمالي النفقات بعد ان كان ٢٢.٢٪ عام ٢٠٠٨.

اما في عام ٢٠١٣ فقد بلغ حجم النفقات الجارية ٦٦،١٠٪ من اجمالي النفقات، وقابله ٣٣،٨٪ للنفقات الاستثمارية. ويعزى السبب في ارتفاع النفقات الاستثمارية الى زيادة اسعار النفط الخام.

اما في عام ٢٠١٤ فقد انخفضت النفقات الاستثمارية نتيجة لعدم اقرار الموازنة العامة مما حدى بوزارة المالية بالتقيد بالصرف وبنسبة ١ الى ١٢ من المصاريف الفعلية لكل شهر مماثل من عام ٢٠١٣ (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،٢٠١٤:٦٩). فقد سجلت النفقات الجارية نسبة قدرها ٦٦،٤٠٪ مقابل ٣١،٥٪ للنفقات الاستثمارية.

اما في عام ٢٠١٥ فقد ارتفعت نسبة النفقات الجارية محققة قيمة قدرها ٧٣،٦٢٪ مقابل انخفاض في نسبة النفقات الاستثمارية ٢٦،٣٧٪ من اجمالي النفقات الا ان اجمالي النفقات قد انخفض عن عام ٢٠١٤ اذ سجل قيمة قدرها (٧٠٣٩٧٥١٥) مليون دينار. والسبب في هذا الانخفاض يعود الى التراجع الحاد في اسعار النفط العالمية اذ بلغ سعر النفط الخام (٤٩،٥) دولار للبرميل الواحد بعد ان كان (٩٦،٢) دولار للبرميل الواحد عام ٢٠١٤. والشكل ٢ يوضح نسبة النفقات الجارية والاستثمارية الى اجمالي النفقات:

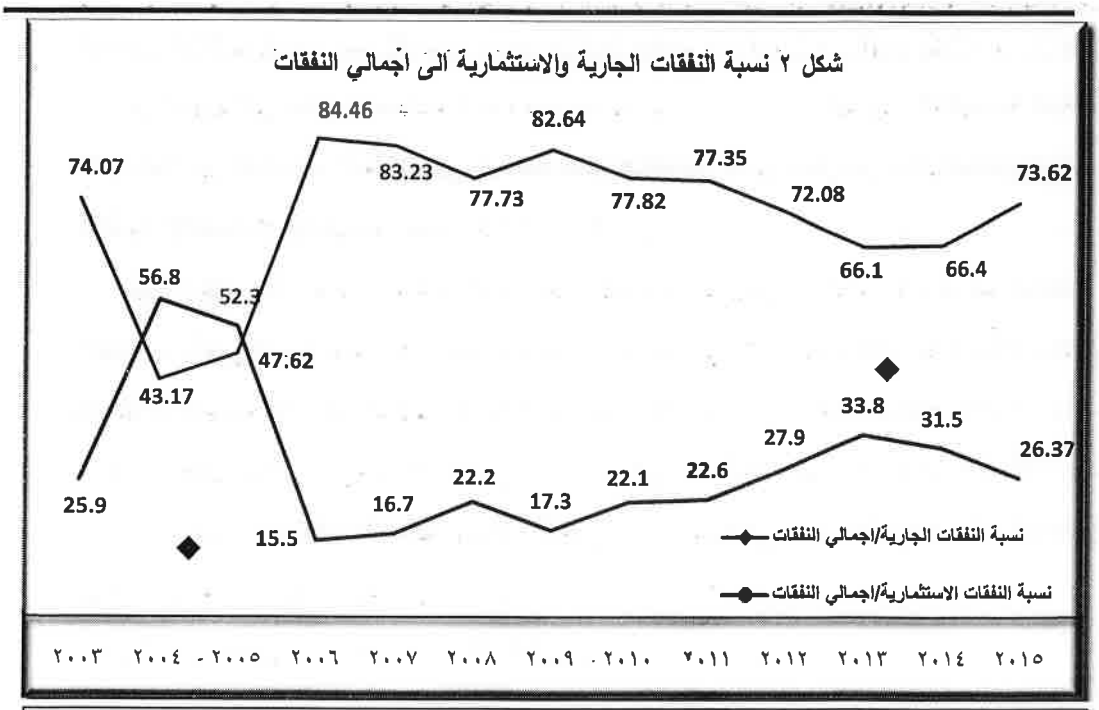

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات العمود (٤) و(٥) من الجدول (٥).

مما تقدم اصبح واضحاً ان لانخفاض اسعار النفط الخام اثراً سلبياً على جانبي الموازنة العامة (الايرادات والنفقات العامة) وهذا يعكس مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وعدم قدرته على مجابهة المخاطر الخارجية التي من الممكن ان يتعرض لها القطاع النفطي.

المحور الثالث: قياس اثر تقلبات اسعار النفط الخام العالمية في الموازنة العامة للعراق

من الطرق التي يمكن بواسطتها تسهيل وتبسيط حقيقة او ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المعقدة، التي تضم جملة من المتغيرات المختلفة هي باعتماد النموذج القياسي الذي يمكن من خلاله تحليل صحة فروض النظرية الاقتصادية واختبارها(السيفو، ١٩٨٨: ٣٩).

وبغية قياس اثر تقلبات اسعار النفط الخام العالمية في الموازنة العامة للعراق تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى(Square Ordinary Least)، وقد تم تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وادخال كافة البيانات على الحاسب الآلي باعتماد برنامج spss الاحصائي.

وفيما يتعلق بمتغيرات النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث فهي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، اذ تتمثل المتغيرات المستقلة بأسعار النفط الخام العالمية في حين تمثل (الايرادات العامة والنفقات العامة) المتغير التابع.

وبالإمكان التعبير عن النموذج بالشكل الآتي:

$$Y=bo+ b1x+U$$

حيث ان:

Y: المتغير التابع المتمثل بالإيرادات و والنفقات العامة.

X : المتغير المستقل المتمثل بأسعار النفط الخام.

وبعد ادخال البيانات ظهرت لدينا النتائج الآتية:

١) اثر اسعار النفط الخام على الايرادات العامة:

بعد اجراء تحليل الانحدار ظهرت المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y= -1.183 +0.953X$$

T test (10.46)

$R^2 = 90.9\%$ F= 109.57

تشير المعادلة السابقة الى ان زيادة اسعار النفط الخام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الايرادات العامة بنسبة (٠،٩٥٪)، كما تشير القوة التفسيرية (R^2) للنموذج المقدر الى ان (٩٠،٩٪) من التغيرات الحاصلة في الايرادات العامة تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في اسعار النفط الخام، بينما ما يقرب (٩،١٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج او انها تقع ضمن المتغير العشوائي.

اما اختبار T الذي يحدد معنوية المعلمة، فقد تبين ان قيمة T المحتسبة تساوي (١٠،٤٦٨) هي اكبر من قيمة T الجدولية (١،٧١١) المقابلة لها عند مستوى معنوية (٥٪) ودرجة حرية (١٠)، وهذا يدل على معنوية المعلمة المقدرة، اما اختبار F فقد اظهر معنوية النموذج المقدر اذ بلغت F المحتسبة (١٠٩،٥٧) وهي اكبر من مثيلتها الجدولية البالغة (٤،٨٤) عند مستوى معنوية (٥٪) ودرجة حرية(١٠).

٢) اثر اسعار النفط الخام على النفقات العامة:

بعد اجراء تحليل الانحدار ظهرت المعادلة بالشكل الآتي:

$Y= -1.802 +0.798X$

T test (4.386)

$R^2 = 63.6\%$ F=19.235

تشير المعادلة السابقة الى ان زيادة اسعار النفط الخام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة النفقات العامة بنسبة (٠،٧٩ %)، كما تشير القوة التفسيرية (R^2) للنموذج المقدر الى ان (٦٣،٦٪) من التغيرات الحاصلة في النفقات العامة تفسر من خلال التغيرات الحاصلة في اسعار النفط الخام، بينما ما يقرب (٣٦،٤٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تعود الى عوامل اخرى لم تدرج في النموذج او انها تقع ضمن المتغير العشوائي.

اما اختبار T الذي يحدد معنوية المعلمة، فقد تبين ان قيمة T المحتسبة تساوي (٤،٣٨٦) هي اكبر من قيمة T الجدولية (١،٧١١) المقابلة لها عند مستوى معنوية (٥٪) ودرجة حرية (١٠)، وهذا يدل على معنوية المعلمة المقدرة، اما اختبار F فقد اظهر معنوية النموذج المقدر اذ بلغت F المحتسبة (١٩،٢٣٥) وهي اكبر من مثيلتها الجدولية البالغة (٤،٨٤) عند مستوى معنوية (٥٪) ودرجة حرية(١٠).

نستنتج مما سبق مدى تأثر جانبي الموازنة العامة (الايرادات والنفقات العامة) لتقلبات اسعار النفط العالمية وهذا يتطلب تفعيل مصادر الايرادات غير النفطية لتجنب مخاطر انخفاض اسعار النفط العالمية.

المحور الرابع: سبل تطوير مصادر الايرادات غير النفطية في الاقتصاد العراقي

ان عمق الاختلال في بنية وهيكل الاقتصاد العراقي المتمثلة بالاعتمادية الكبيرة للنشاط الاقتصادي على القطاع النفطي دون القطاعات الاقتصادية الاخرى يجعل من الاستقرار الاقتصادي هدف بعيد المنال، فتلك الاعتمادية تجعل من الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الخارجية طالما ان السوق الدولية تتسم بالحركة والتغيرات الموسمية.

وعليه تظهر ضرورة تفعيل مصادر الايرادات غير النفطية لتجنب الاشكاليات والمخاطر التي يفرزها انخفاض اسعار النفط الخام، وتتضمن هذه المصادر تحديداً:

اولاً: تفعيل دور الضرائب.

ثانياً: تطوير وتنمية القطاعات الانتاجية والخدمية والتي تتمثل بالآتي:

١ـ القطاع الزراعي.

٢ـ القطاع الصناعي.

٣ـ قطاع السياحة والخدمات الاخرى.

اولاً: تفعيل دور الضرائب:

لقد عانى العراق وما يزال من ضعف فاعلية النظام الضريبي المعمول به، الامر الذي تسبب بالتقليل من اهمية الضريبة كأحد اهم مصادر الايرادات العامة اللازمة لتمويل الانفاق العام وعليه تظهر ضرورة العمل على اصلاح النظام الضريبي وذلك من خلال الفقرات الآتية:

١. تطوير الكوادر الضريبية من خلال اخضاع العاملين الى برامج تدريب تساير ما معمول به حالياً في دول العالم المتقدمة، مع التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة والابتعاد قدر الامكان عن المعاملات الورقية(العاني، ٢٠١١: ٢٢).

٢. رفع مستوى الوعي الضريبي للمكلفين من خلال القيام ببرامج اعلامية تستهدف توعية الافراد حول ضرورة دفع الضرائب واهمية ذلك مالياً واجتماعياً واقتصادياً باعتبارها تعبيراً حقيقياً عن معنى المواطنة الصالحة، وان التهرب منها يعتبر مخالفة قانونية وخيانة للدولة والمجتمع.

٣. تسهيل انجاز المعاملات الضريبية الخاصة بالمكلفين من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة وذلك على النحو الآتي(www.oecd.org/dataoecd/23/31/38472141.pdf):

أ ـ انشاء نظام معلوماتي يسمح بتعقب كافة انواع المعاملات الضريبية بشكل الكتروني مع تبيان نسبة انجازها والمراحل التي مرت بها.

ب ـ انشاء نظام الخدمات الضريبية الالكتروني، بحيث يتمكن المكلف من اتمام معاملاته الضريبية وارسال تصاريحه عبر الانترنيت.

جـ ـ القيام بإنشاء مركز اتصالات متطور يؤمن للمكلف خدمة متواصلة على مدى (٢٤ساعة، سبعة ايام في الاسبوع).

٤. مكافحة التهرب الضريبي الذي يعد مورداً مالياً ضائعاً لاسيما في اقتصاديات البلدان النامية، ويتم ذلك من خلال التأكيد على مبدأ العدالة الضريبية وتحديد نسب ومقاييس معتدلة للضرائب وتوحيد السماحات لجميع المكلفين دون تمييز عند تشريع اي قانون ضريبي جديد حتى لانحمل المكلف اكثر من طاقته وندفعه للتهرب من دفع الضريبة.

ثانياً: تطوير وتنمية القطاعات الانتاجية والخدمية:

١. القطاع الزراعي:

من اهم مقومات النهوض بالواقع الزراعي في العراق واهم الاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة ما يأتي:

أـ حل جميع المشاكل المتعلقة بمصادر المياه العراقية مع دول الجوار سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية او المواثيق الدولية والامم المتحدة وهذا يتطلب جهوداً حثيثة على الصعيد الدبلوماسي (www.alnoor.se/article.asp).

ب ـ ضرورة قيام الحكومة بتوفير الدعم للمزارعين وذلك بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي كالبذور والاسمدة الكيمياوية والادوية البيطرية من النوعيات الجيدة، من اجل تشجيع المزارعين على استغلال اراضيهم وزيادة انتاجيتها(عبد الهادي، ٢٠١٢: ٧٠).

جـ ـ حماية المنتوجات الزراعية المحلية من المنافسة مع مثيلاتها من خلال منع او الحد من استيراد المنتجات الزراعية من الخارج او بفرض الرسوم الجمركية ويمكن استثناء المحاصيل غير المتوفرة في الداخل او انتاجها لا يسد الحاجة المحلية ووضع برمجة زمنية للاستيراد حسب المواسم.

د ـ العمل على اقامة مراكز بحثية متخصصة في مجال استخدام التقنيات المتطورة في الزراعة مثل استخدام الهندسة الوراثية والتعديل الجيني للمحاصيل بما يضمن تحسين وتطوير المحاصيل الزراعية.

هـ ـ تحسين البنى التحتية الخاصة بالقطاع الزراعي(كاستصلاح الاراضي، وبناء السدود، واقامة مشاريع الري والبزل، وتحديث سبل التسويق الزراعي....الخ).

٢. القطاع الصناعي:

هناك عدة تدابير يمكن اتخاذها من قبل الحكومة لتفعيل عمل القطاع الصناعي يمكن ابراز اهم جوانبها بالآتي:

أ ـ تأهيل وتشغيل مصانع القطاع العام التي تتمتع بجدوى اقتصادية وشدة الطلب على منتجاتها، وذلك بتنظيم حملة وطنية لتشجيع المواطنين وتحفيزهم على اقتناء المنتج المحلي، فضلاً عن تقوية اواصر التكامل بين الشركات العامة والشركات العالمية المعروفة وذلك بتأسيس شركات مساهمة او محدودة(www.siironline.org).

ب ـ السعي الى تذليل الاجراءات التي تعيق تدفق المواد الاولية التي تمثل مدخلات للقطاع الصناعي من خلال تسهيلات الدخول الجمركي او الاعفاء من الضرائب، والعمل على توفير بنية تحتية مناسبة لممارسة فعاليات القطاع الصناعي كصيانة شبكة الطاقة الكهربائية وتأهيل طرق المواصلات (سواء كانت جسوراً او سدوداً او طرقاً خارجية....وغير ذلك)(www.fcdrs.com).

جـ ـ الاهتمام والتركيز على القطاع الخاص وايلائه الاهمية اللازمة في النشاط الصناعي ورفع مستوى الكفاءة والانتاجية فيه ويتحقق ذلك بتقديم القروض على هيئة مبالغ مالية مناسبة وبفوائد منخفضة ولمدة طويلة نسبياً من (٥ ـ ١٠) سنوات.

٣. قطاع السياحة والخدمات الاخرى:

تعد السياحة مورداً مهماً للعملات الاجنبية الى جانب القطاعات الاقتصادية الاخرى، واحياناً تعد المورد الاساس لبعض الدول، وبالنظر الى قطاع السياحة في العراق نجد ان هذا القطاع قد شهد تراجعاً ملحوظاً خلال المدة الماضية بسبب الظروف التي شهدها البلد على الرغم من امتلاك العراق لمقومات السياحة المتنوعة سواء كانت سياحة دينية او اثرية، فقد انخفض اسهام هذا القطاع كأحد مصادر الدخل غير النفطية وبغية رفع اداء هذا القطاع وجعله احد القطاعات الفاعلة في تمويل الموازنة العامة يتوجب اتخاذ الاجراءات الآتية:

أ ـ اقامة بنية تحتية متطورة وتطوير المتوافر منها ولاسيما في مجال شبكات النقل الداخلي والخارجي وتنشيط النقل الجوي، وكذلك تطوير الطاقة الكهربائية وشبكات الماء بالشكل الذي يتلائم مع اعداد وحاجات السياح(www.m.ahewar.org).

ب ــ الاهتمام بالإعلام السياحي من خلال طبع الدليل السياحي والنشرات التي توضح المعالم السياحية في العراق وتوزيعها على السفارات والملحقيات واستخدام الاعلام المرئي والمسموع عن طريق المعارض والمؤتمرات السياحية.

جـ ــ الاهتمام بالنظام الصحي وذلك بإنشاء نظام دقيق للرقابة الصحية على جميع المرافق الصحية والسياحية والمطاعم والفنادق، ورفع مستوى الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الصحية بما يتلائم مع رغبة السائح وبالشكل الذي يشعره بالراحة والاطمئنان من الناحية الصحية(حسين، خلف، ٢٠١٦: ١٦١).

د ــ اخذ الرسوم المناسبة من السواح مقابل تطوير الخدمات اللازمة لهم(سكن، طعام، نقل، علاج.....الخ).

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بعد اتمام الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وذلك على النحو الآتي:

١. هناك جملة من العوامل المسببة لتقلبات اسعار النفط العالمية منها ما هو ذو طابع اقتصادي كالطلب والعرض على النفط، فضلاً عن العوامل السياسية والمناخية وعامل المضاربة.

٢. احتلت الايرادات النفطية حيزاً كبيراً في تمويل الموازنة العامة في العراق مقارنة بالمصادر الاخرى كالضرائب وإيرادات القطاعات الانتاجية (كالزراعة والصناعة)، حيث تشكل نسبة ايرادات النفط مقارنة بالمصادر الاخرى حوالي ٩٥٪.

٣. تتصف الموازنة العامة في العراق بزيادة تخصيصات النفقات الجارية مقابل انخفاض نسبة المخصص للنفقات الاستثمارية الامر الذي انعكس بصورة سلبية على ضعف المستوى الانتاجي في معظم القطاعات الاقتصادية وعدم قدرتها على تلبية متطلبات الجانب الاستهلاكي مما حدى بالدولة اللجوء الى الاستيرادات لتمويل الطلب الاستهلاكي على حساب تدهور البنى التحتية وضعف الطاقة الاستثمارية.

التوصيات:

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن صياغة التوصيات الآتية:

١. لابد ان تسعى الحكومة الى زيادة التخصيصات الموجهة للإنفاق الاستثماري لمعالجة الاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العراقي، وتكوين هيكل انتاجي كفوء قادر على استيعاب الطلب الكلي بشكل يسهم في تقليل الاستيرادات وتخفيض خروج العملة الصعبة.

٢. التقليل الى اقصى حد من التدخلات والضغوطات السياسية فيما يتعلق باستراتيجية التنمية الاقتصادية بما يضمن الاستثمار الفعال للموارد المتاحة لمعالجة اشكاليات الاقتصاد العراقي.

٣. تمكين القطاع الخاص من ممارسة دور اكبر في الحياة الاقتصادية والتقليل عن كاهل الحكومة ويتم ذلك من خلال اصدار التشريعات والقوانين الداعمة لهذا القطاع فضلاً عن الاعفاءات الضريبية والقروض المالية الميسرة.

قائمة المصادر:

١. د. ابتهال محمد رضا، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والآفاق المستقبلية ، مجلة الدنانير، المجلد ١، الاصدار ٨، ٢٠١٦.

٢. د. ثائر محمود رشيد، ايناس محمد رشيد، استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الى تجربة العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٥، العدد ١٥، ٢٠١٣.

٣. حيدر كاظم مهدي، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد ١، ٢٠١٥.

٤. د. حيدر حسين آل طعمة، القطاع الصناعي في العراق وفرص النهوض، بحث منشور على الموقع:
www.fcdrs.com

٥. خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، دراسة من قبل المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥.

٦. رائد الهاشمي، الواقع الزراعي في العراق مشاكل وحلول، مقالة منشورة على الانترنيت:
www.alnoor.se/article.asp

٧. د. رجاء خضير عبود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، مجلد ٢١٢، الاصدار ١٨، ٢٠١٦.

٨. سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق، بحث منشور على الانترنيت على الموقع:
www.mof.gov.iq/lists/researches and studies/14 .pdf

٩. ستراتيجية تنمية القطاع الصناعي العام في العراق:
www.siironline.org

١٠. د. سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٣٦، ٢٠١٣.

١١. عبد الوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في اسعار النفط، بحث منشور على الموقع:
www.noc.oil.gov.iq/research-pdf/3.p

١٢. د. علي عبد الهادي، نحو استراتيجية فعالية للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤، العدد ٩، ٢٠١٢.

١٣. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠١٣.

١٤. عماد محمد علي العاني، اصلاح قطاع المالية العامة في العراق (دراسة استشرافية)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٨، ٢٠١١.

١٥. د. كريم سالم حسين، قاسم جبار خلف، تنمية القطاع السياحي في العراق (المقومات .. التحديات..المتطلبات)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ١، ٢٠١٦.

١٦. لؤي الحاج شحادة، تحديث وتطوير الادارة الضريبية في لبنان، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية oecd ، منشور على الموقع الآتي:

www.oecd.org/dataoecd/23/31/38472141.pdf

١٧. نبيل جعفر عبد الرضا، دور السياحة الدينية في تنمية الاقتصاد العراقي:

www.m.ahewar.org

١٨. وليد اسماعيل السيفو، المدخل الى الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.

١٩. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات ٢٠٠٣و٢٠٠٩و٢٠١٤.

٢٠. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية لأعداد متفرقة.

٢١. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤.

٢٢. وزارة المالية، الحساب الختامي لأعداد متفرقة.

٢٣. موقع وزارة المالية العراقية على الانترنيت:

www.mof.gov.iq/pages/ar/publicfunndess.aspx

24. Andreas papandreau & Franco Ruzzenenti, Financial station Economy,Society and Sustainable,development,working paper series,Fessud,2013,p18.

25. Alban Kitous & others, Impact of low oil prices Exporting countr on oil prices,European commission, sevilla,2016,p4.